



بيان أروشا (المعدل)

(للاستعمال الداخلي)

(بيان مجلس التعاون الجمركي حول الإدارة الرشيدة
والنزاهة في الجمارك)

إن مجلس التعاون الجمركي^(١)

نظراً إلى أن مصالح الجمارك في جميع أنحاء العالم تقوم بعدد من
وظائف ذات أهمية أساسية بالنيابة عن حكوماتها، وتسهم في
الأهداف الوطنية مثل تحصيل الإيرادات، حماية المجتمع،
تسهيل التجارة وحماية الأمن الوطني؛
وإقراراً منه بأن النزاهة تشكل قضية هامة جداً لكافة الدول ولجميع
مصالح الجمارك، وأن وجود الفساد من شأنه الحد من قدرة
الجمارك على إنجاز مهمتها ويمكن أن تتضمن الآثار
العكسية الناجمة من الفساد ما يلي:

- نقصاً في الأمن الوطني وحماية المجتمع؛
- تسرب الإيرادات والفساد؛

^١ مجلس التعاون الجمركي هو المسمى الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية

- تقلصاً في الاستثمار الخارجي؛
 - زيادة التكاليف التي يتحملها المجتمع في النهاية؛
 - الإبقاء على الحواجز في سبيل التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؛
 - انخفاضاً في ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة؛
 - انخفاضاً في مستوى الثقة والتعاون بين مصالح الجمارك والجهات الحكومية الأخرى؛
 - هبوطاً في مستوى الالتزام الطوعي بأنظمة ولوائح الجمارك؛
 - تدنياً في معنويات الموظفين و "روح العمل الجماعي"؛
- وأخذاً في الاعتبار أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا كجزء من مجهود وطني شامل؛
- وإقراراً بأنه ينبغي أن يكون من أولويات جميع الحكومات ضمان خلو الجمارك من الفساد؛
- يعلن بضرورة أن يعالج برنامج وطني للنزاهة في الجمارك العوامل الرئيسية التالية:

١- القيادة والالتزام:

تقع المسؤولية الأساسية لمنع الفساد على عاتق رئيس الجمارك وفريق الإدارة التنفيذية. يجب التأكيد على المحافظة على مستويات عالية من النزاهة والالتزام بمكافحة الفساد على المدى الطويل. ويجب أن يتبنى المدراء والمشرفون في الجمارك دوراً ريادياً قوياً وأن يقبلوا مستوى لائقاً من المسؤولية والمحاسبة بغية الحفاظ على أعلى مستويات النزاهة في كافة جوانب العمل الجمركي. وينبغي أن يبدي المدراء تركيزاً مطلقاً وواضحاً على النزاهة، وأن يُنظر إليهم كأسوة تتوافق نصاً وروحاً مع نظام مراقبة حسن السلوك.

٢- الإطار التنظيمي:

ينبغي أن تكون الأنظمة، اللوائح، الخطوط الإرشادية الإدارية والإجراءات الجمركية منسقة ومبسطة إلى أقصى حد ممكن بحيث أن يمكن اتخاذ الإجراءات الجمركية بدون عبء غير ضروري. وتتضمن هذه العملية إقرار اتفاقيات معتمدة دولياً، وغيرها من الموائيق والإجراءات المقبولة. وينبغي مراجعة وإعادة صياغة الممارسات الجمركية بغية القضاء على الروتين الرسمي تقليل الازدواجية التي لا لزوم لها. وينبغي أن تكون فئات الرسوم معتدلة حيثما يمكن، مع تقليل الاستثناءات في

القواعد العادية. وينبغي أن تكون الأنظمة والإجراءات متوافقة مع الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة).

٣- الوضوح:

يحق لعملاء الجمارك التوقع بدرجة عالية من اليقين وقابلية التكهن في تعاملاتهم مع الجمارك. ينبغي الإعلان عن الأنظمة، اللوائح، الخطوط الإرشادية الإدارية والإجراءات الجمركية، وأن تكون سهلة الحصول عليها، وأن يتم تطبيقها بشكق موحد ومتكامل. وينبغي أن يحدد بوضوح الأساس الذي يمكن بناء عليه ممارسة صلاحيات اجتهادية. وينبغي تأسيس آليات الاستئناف والمراجعة الإدارية بغية تأمين آلية أمام العملاء للطعن في قرارات الجمارك وطلب إعادة النظر فيها. ينبغي وضع موثيق خدمة العملاء أو معايير الأداء التي يذكر فيها مستوى خدمة العملاء الذي يمكن لهم توقعها من الجمارك.

٤- الحاسب الآلي:

من شأن إدخال الحاسب الآلي في مهام الجمارك أن يرفع مستوى الفاعلية فيها، ويقضي على الكثير من فرص الفساد.

ويمكن للحاسب الآلي أن يزيد أيضا من مستوى المحاسبة وأن يترك خيوطاً للتدقيق لمراقبتها ومراجعة القرارات الإدارية لاحقاً، ولممارسة الرأي من قبل المسئول. وينبغي تصميم النظم الآلية - حيثما يمكن - بطريقة تقلص من فرص ممارسة الرأي من المسئول بشكل غير مناسب، والاتصال وجهاً لوجه بين موظفي الجمارك والعملاء، أو المناولة الفعلية أو نقل المبالغ.

٥- الإصلاح والتحديث:

يحصل الفساد عادةً في الأوضاع التي تستخدم فيها ممارسات مهجورة وغير فعالة، وحيث يجد العملاء ما يحفزهم على السعي لتجاوز إجراءات بطيئة وثقيلة من خلال عرض الرشاوى ودفع رسوم التسهيل. لذا ينبغي للجمارك إصلاح أنظمتها وإجراءاتها للقضاء على أي فوائد محتملة يمكن الحصول عليها من خلال الالتفاف على المتطلبات الرسمية. وينبغي أن تكون مبادرات الإصلاح والتحديث شاملة في طبيعتها، وأن تركز على كافة جوانب العمل والأداء الجمركي. تقدم اتفاقية كيوتو المعدلة مرجعاً جيداً لمثل هذه المبادرات.

٦- التدقيق والتحقيق:

يمكن الاستعانة في منع ومراقبة الفساد في الجمارك بتنفيذ مجموعة من آليات مناسبة للرصد والمراقبة مثل برامج المرجعة الداخلية، وأنظمة التدقيق الداخلي والخارجي، والتحقيق والمحاكمة. وينبغي أن تقوم تلك الأنظمة على توازن معقول بين الاستراتيجيات الإيجابية للتشجيع على مستويات عالية من النزاهة وبين استراتيجيات القمع المعدة لتحديد حالات حدوث الفساد والنشاط الغير أخلاقي أو الغير مشروع. وفي حالة تقديم مثل تلك المعلومات ينبغي التحقيق فيها بطريقة فورية وشاملة، إلى جانب حماية مصادرها. وإذا لزم إجراء تحقيقات واسعة النطاق ومعقدة، أو بإدارات قد استشرى فيها الفساد فينبغي الرجوع أيضاً إلى جهات مستقلة لمكافحة الفساد.

٧- نظام مراقبة السلوك:

من العناصر الرئيسة لبرنامج فعال للنزاهة هو إعداد وإصدار وقبول نظام شامل لمراقبة السلوك يتضمن تفاصيل السلوك المتوقع من كافة موظفي الجمارك بشكل عملي وخالٍ من الغموض. وينبغي النص في النظام بوضوح على جزاءات على عدم الالتزام مدرجةً بدقة لتتوافق مع فداحة المخالفة مدعومةً بأحكام إدارية وقانونية ذات صلة.

٨- إدارة الموارد البشرية:

يلعب تنفيذ سياسات وإجراءات متقنة لإدارة الموارد البشرية دوراً رئيساً في مكافحة الفساد في الجمارك. وتتضمن ممارسات إدارة الموارد البشرية التي قد أثبتت جدواها في السيطرة على الفساد والقضاء عليه، ما يلي:

- دفع ما يكفي من الرواتب وغيرها من المكافآت والظروف لضمان أن يتكمن موظفو الجمارك من المحافظة على مستوى لائقاً من المعيشة؛
- تعيين وإبقاء موظفين حافظوا أو من المتوقع أنهم سيحافظون على مستويات عالية من النزاهة؛
- التأكد من خلو إجراءات الاختيار والترقية من التحيز والمحسوبية، ومن كونها مبنيةً على مبدأ الاستحقاق؛
- التأكد من أن تؤخذ في الاعتبار في قرارات توزيع الموظفين وتدوير نوباتهم وتغيير مواقعهم ضرورة القضاء على فرص بقاء موظفي الجمارك في مناصب سريعة الفساد لفترات زمنية طويلة؛

- توفير تدريب وتطوير مهني كافيين لموظفي الجمارك بعد توظيفهم وخلال فترات عملهم الوظيفي لتعزيز وتقوية الشعور بالمحافظة على مستويات أخلاقية ومهنية عالية؛ و
- تطبيق أنظمة مناسبة لتقييم وإدارة الأداء والتي من شأنها تعزيز الممارسات الجيدة وتقوية المستويات العالية من النزاهة الشخصية والمهنية.

٩- المعنويات والثقافة المؤسسية:

يغلب انتشار الفساد في المؤسسات التي تتدنى فيها المعنويات أو "روح العمل الجماعي" وحيث لا يشعر موظفو الجمارك باعزاز بسمعة إدارتهم. وغالباً ما يعمل موظفو الجمارك بنزاهة حيث تكون المعنويات عالية، وحيث تتصف إجراءات إدارة الموارد البشرية بالإنصاف، وحيث توحد فرص معقولة للتطوير الوظيفي والتقدم. وينبغي إشراك الموظفين بكافة مستوياتهم بشكل فعال في برنامج مكافحة الفساد، وأن يتم تشجيعهم على قبول مستوى مناسب من المسؤولية عن نزاهة الإدارة.

١٠- العلاقة مع القطاع الخاص:

ينبغي أن تعمل الجمارك على تعزيز علاقة مفتوحة شفافة ومنتجة مع القطاع الخاص. وينبغي تشجيع مجموعات العملاء على قبول مستوى مناسب من المسئولة والمحاسبة عن المشكلة، وتحديد وتنفيذ الحلول العملية. ويمكن أن يفيد في هذا الخصوص إبرام مذكرات التفاهم بين الجمارك ومجموعات الصناعات. ويفيد كذلك وضع أنظمة مراقبة السلوك للقطاع الخاص التي تتضمن بوضوح معايير السلوك المهني. ويجب أن تكون الجزاءات المتعلقة بالارتباط بالسلوك الفاسد كافية لردع مجموعات العملاء عن دفع الرشاوى أو رسوم التسهيل بغية الحصول على معاملة تفضيلية.

لذا فإننا نحن أعضاء مجلس التعاون الجمركي نوجه نداء إلى مصالح الجمارك للقيام بتنفيذ خطط شاملة ودائمة للنزاهة مبنية على أسس رئيسة موضحة أعلاه، كما نوجه النداء إلى الحكومات والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع الدولي لمساندة الجمارك في مكافحة الفساد.

صدر في أروشا بتنزانيا بتاريخ ٧ / يوليو ١٩٩٣م (خلال دورتي المجلس ٨١ و ٨٢)، وتم تعديله في يونيو ٢٠٠٣م (خلال دورتي المجلس ١٠١ و ١٠٢)